مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

تسوية النزاعات في عقود الطاقة في ظل القانون الدولي العام

أ. عاشور عبدالله محمد بالقاسم
محاضر مساعد ؛ قسم القانون الدولي العام ؛ كلية القانون القبة ؛ جامعة درنة ؛ ليبيا
Mohamed.ahood@gmail.com

https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i3.07

تاريخ الاستلام: 2023/11/06 ؛ **تاريخ القبول:** 2024/01/07 ؛ **تاريخ النشر:** 2024/03/2

المستخلص

يستهدف هذا البحث يستهدف دراسة وتحليل تسوية النزاعات في عقود صناعة الطاقة في ظل القانون الدولي العام، تعتبر صناعة الطاقة واحدة من أهم الصناعات عالميًا، وتعتمد على علاقات معقدة بين الشركات والحكومات والجهات المستهلكة، ينشأ العديد من النزاعات في هذا القطاع الحيوي، وهو ما يتطلب تطوير أساليب فعالة لتسويتها.تمحور البحث حول استعراض أنواع النزاعات في صناعة الطاقة، مثل النزاعات حول العقود والبيئة والتراخيص، بالإضافة إلى تحليل أسباب تصاعد هذه النزاعات والتأثيرات البيئية والتغييرات في القوانين واللوائح واختلافات الثقافة واللغة.وتم تسليط الضوء على دور الأساليب المتعددة لتسوية النزاعات في هذا السياق، بما في ذلك التفاوض والوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق، والتسوية القضائية، تم توضيح كيفية تطبيق هذه الأساليب من خلال أمثلة عملية تعكس تجارب حقيقية في صناعة الطاقة.وفي الختام، تم تحليل تأثير القوانين الدولية على عمليات تسوية النزاعات. كما تم تقديم توصيات لتحسين عمليات تسوية النزاعات في صناعة الطاقة وزيادة فعاليتها في ضوء القوانين الدولية.

الكلمات المفتاحية: تسوية النزاعات ؛ عقود الطاقة ؛ القانون الدولي العام؛ صناعة الطاقة ؛ التأثيرات البيئية.

Abstract:

This research aims to study and analyze the dispute resolution in energy industry contracts under international law. The energy industry is one of the most significant industries globally and relies on complex relationships between companies, governments, and consumers. Numerous disputes arise in this vital sector, requiring the development of effective methods for their settlement. The research focuses on reviewing the types of disputes in the energy industry, such as contract disputes, environmental disputes, and licensing disputes. It also analyzes the reasons for the escalation of these disputes and the environmental impacts, changes in laws and regulations, and cultural and language differences. The role of various dispute resolution methods in this context was highlighted, including negotiation, arbitration, mediation, settlement negotiations, out-of-court settlement, alternative dispute resolution, and litigation. The application of these methods was explained through practical examples reflecting real-life experiences in the energy industry.

In conclusion, the impact of international laws on dispute resolution processes and their guidance was analyzed. Recommendations were provided to improve dispute resolution processes in the energy industry and enhance their effectiveness in light of international laws.

Keyword: Dispute Resolution ; Energy Contracts ; International Law public ; Energy Industry ; Environmental Impacts.

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

مقدمة

تعد صناعة الطاقة واحدة من أهم وأكثر الصناعات تأثيرًا على الاقتصاد العالمي والحياة اليومية للمجتمعات حول العالم. وبما أن الطلب على مصادر الطاقة المتنوعة يزداد باستمرار، فإن تأمين وتنظيم هذا القطاع يتطلب توقيع العديد من الاتفاقيات والعقود بين الشركات والحكومات على الساحة الدولية. ومع تعقيدات هذه العقود والمسائل المتعلقة بالملكية والاستثمار والبيئة، يصبح النزاع لازمًا وشائعًا.

إن تسوية النزاعات في عقود الطاقة تعد مهمة حرجة للحفاظ على استدامة هذا القطاع وتحقيق المصالح المشتركة للأطراف المعنية. وفي ظل القانون الدولي، تأخذ تلك العمليات طابعًا خاصًا يتطلب الفهم والتحليل الدقيق، إذا نظرنا إلى التطورات الأخيرة في صناعة الطاقة، سنجد أنها تشمل العديد من المصادر مثل النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة بما في ذلك الطاقة النووية، وهذا يزيد من تعقيد القضايا القانونية والنزاعات.

وتعتبر هذه الدراسة محاولة لفهم الأمور المتعلقة بتسوية النزاعات في عقود الطاقة في إطار القانون الدولي العام، وسنستكشف في هذا البحث الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع وكيف تؤثر القوانين الدولية على عمليات تسوية النزاعات، ونتناول الأساليب والأدوات المستخدمة لتسوية النزاعات في هذا السياق.

ونقوم في هذا المجال بتحلل القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بقطاع الطاقة، ودراسة حالات عملية لتسوية النزاعات في عقود الطاقة، لتوضيح التحديات والفرص التي تواجه هذا المجال.

كما يهدف البحث إلى توفير إسهام قيم في تعزيز فهم متعمق لكيفية تسوية النزاعات في عقود الطاقة في ظل القانون الدولي العام، ومن شأنه أن يكون له تأثير إيجابي على القطاع وعلى الجهات الفاعلة فيه.

وعلى هذا الأساس نتناول الموضوع وفقا للآتي:

أولاً / أهمية البحث:

1. تعزيز الاستدامة في صناعة الطاقة: صناعة الطاقة هي عمود فقري للاقتصاد العالمي وتلعب دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات الطاقة للمجتمعات البشرية، إذا لم تتم تسوية النزاعات بشكل فعال، فإنها قد تؤدي إلى توقف المشروعات الطاقوية وتأثير سلبي على الاستدامة البيئية والاقتصادية.
2. تحقيق الاستثمارات الضخمة في مجال الطاقة تتطلب من المستثمرين ضمان استقرار وأمان استثماراتهم، تسوية النزاعات بشكل فعال تعزز الثقة بين الأطراف وتشجع على استمرارية التمويل والاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

3. تعزيز التعاون الدولي: تعتبر صناعة الطاقة قضية دولية تشمل العديد من الدول والشركات العابرة للحدود، تسوية النزاعات بشكل فعال تعزز التعاون والشراكات الدولية في هذا المجال.
4. تحقيق التنمية المستدامة: الطاقة النظيفة والمستدامة تعد هدفًا حيويًا في العصر الحالي، تسوية النزاعات تسهم في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز مشروعات الطاقة المستدامة والبيئية.
5. تعزيز العدالة والمساواة: تسوية النزاعات بشكل عادل تساهم في تقديم حلول متوازنة ومنصفة للأطراف المشاركة في العقود، سواء كانت شركات كبرى أو دول صغيرة، هذا يعزز العدالة والمساواة في العلاقات الدولية والتجارية.
6. تعزيز الفهم للقانون الدولي: هذا البحث يساهم في توسيع معرفة الأفراد والمؤسسات بالقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بقطاع الطاقة، مما يمكنهم من الامتثال للتشريعات والالتزامات الدولية بشكل أفضل.

إجمالًا، يتعين تسوية النزاعات في عقود الطاقة في ظل القانون الدولي العام ليسهم في تحسين تنفيذ العقود والاتفاقيات الطاقوية، وبالتالي تحقيق استدامة هذا القطاع الحيوي وتحقيق المصالح المشتركة للمجتمع الدولي

ثانياً / أهداف البحث:

1. دراسة أساليب تسوية النزاعات المستخدمة في عقود صناعة الطاقة وفهم كيفية تطبيقها في سياق القانون الدولي العام.
2. تحليل الأسباب والمشكلات التي تؤدي إلى تصاعد النزاعات في صناعة الطاقة وتحديد العوامل التي تؤثر على هذه النزاعات.
3. تقديم نماذج عملية وحالات دراسية على تطبيق أساليب تسوية النزاعات في عقود الطاقة لفهم كيفية تطبيق النظريات في الواقع.
4. تقييم تأثير المعاهدات الدولية على عمليات تسوية النزاعات في صناعة الطاقة وتحليل كيفية توجيه هذه العمليات.
5. تقديم توصيات لتحسين عمليات تسوية النزاعات في صناعة الطاقة وزيادة فعاليتها في ضوء القوانين الدولية.

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

ثالثاً/ إشكالية البحث:

إشكالية البحث تركز علي كيفية تحسين عمليات تسوية النزاعات في عقود صناعة الطاقة في ظل القانون الدولي العام، وتشكل التحديات الرئيسية لهذه العمليات والتأثيرات الناتجة عنها محور اهتمام هذا البحث، يتساءل البحث عن السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التفاهم والتسوية الفعالة للنزاعات في هذا القطاع الحيوي، وكيف يمكن تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والبيئية وتحقيق التنمية المستدامة،

لاسيما يوجد هناك فجوة كبيرة بين الدول المنتجة والتي تكون بحاجة إلي إبرام مثل هذه العقود والشركات المستثمرة في هذا المجال.

ونحاول من خلال دراستها التركيز على الوسائل الودية والقضائية لتسوية النزاعات في عقود الطاقة في ظل القانون الدولي العام.

رابعاً / فرضيات البحث:

1. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه عمليات تسوية النزاعات في عقود الطاقة في السياق الدولي؟
2. كيف تؤثر القوانين الدولية على عمليات تسوية النزاعات في صناعة الطاقة؟
3. ما هي الأدوات والآليات المستخدمة في تسوية النزاعات في عقود الطاقة وكيف يمكن تحسينها؟
4. كيف تؤثر عمليات تسوية النزاعات على الثقة بين المستثمرين والأطراف المعنية في صناعة الطاقة؟
5. ما هي الدور الذي يلعبه التعاون الدولي في تسوية النزاعات في هذا القطاع؟
6. ما هي الأمثلة البارزة لتسوية نزاعات ناجحة في عقود الطاقة وماذا يمكن أن نتعلم منها؟
7. كيف يمكن تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية والبيئية في تسوية النزاعات في صناعة الطاقة؟
8. كيف يمكن تعزيز العدالة والمساواة في تسوية النزاعات بين الأطراف القوية والأضعف في عقود الطاقة؟
9. ما هي الدروس التي يمكن أن تستفاد من هذا البحث من أجل تحسين تسوية النزاعات في صناعة الطاقة؟
10. كيف يمكن للبحث المقترح أن يسهم في تعزيز التفهم للقانون الدولي وتحسين تنفيذ العقود الطاقوية؟

خامساً / خطة البحث:

- المطلب الأول: تسوية النزاعات في صناعة الطاقة.
- المطلب الثاني: تأثير التشريعات الدولية على تسوية النزاعات.
- المطلب الثالث: أساليب تسوية النزاعات في عقود الطاقة.
- المطلب الرابع: نماذج عملية على تطبيق هذه الأساليب.

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

المطلب الأول

تسوية النزاعات في صناعة الطاقة

صناعة الطاقة هي من بين أكبر الصناعات في العالم ولها تأثير هائل على الاقتصادات الوطنية والعالمية، وتلعب دورًا حيويًا في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات من خلال توفير الكهرباء والوقود والطاقة الحرارية والنقل العام. إن توفير إمدادات موثوقة ومستدامة من الطاقة يعزز النمو الاقتصادي ويسهم في تحسين جودة حياة الناس.واعتمادًا على تنوعها، تتضمن صناعة الطاقة مجموعة واسعة من المصادر والتقنيات بما في ذلك النفط والغاز والفحم والطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية وكذلك الهجينة، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات الطاقة العالمية وتحقيق الاستدامة من خلال تطوير تقنيات نظيفة وصديقة للبيئة (ظاهر مجيد قادر،2013 ص 233).

وبالنظر إلى التعقيدات في هذا القطاع والاعتماد على شبكات توريد وتوزيع معقدة، تنشأ نزاعات متعددة على مستوى محلي ودولي، هذه النزاعات تتراوح من التصارع على حقوق استخدام الموارد الطبيعية إلى القضايا البيئية والاقتصادية، كما إن تسوية النزاعات تمثل وسيلة هامة لحل هذه النزاعات والتوصل إلى تفاهم بين الأطراف المتنازعة، ولتحقيق التسوية يمكن أن يساهم في تجنب التكاليف القانونية الباهظة وفي الحفاظ على استدامة الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، تساعد في تحسين العلاقات بين الشركات والحكومات والمجتمعات المحلية.(عليوش قربوع كمال ،2005 ص 22).

ولأهمية هذا الموضوع يمكن تناوله في إطار الفروع الآتية:

الفرع الأول

أنواع النزاعات في صناعة الطاقة

تتعدد النزاعات في هذا الخصوص وفقا لما يلي:

أولاً/نزاعات حول العقود:

1- تشمل هذه النزاعات، النزاعات التجارية والقانونية المتعلقة بعقود استكشاف واستخراج النفط والغاز الطبيعي، حيث يمكن أن تنشأ خلافات حول حقوق استخدام الأراضي والتراخيص والتقنيات المستخدمة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349
المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

2- في حالات التعاقد الدولي، يمكن أن تنشأ نزاعات حول تفسير العقود بما يتعلق بالأحكام الدولية والقوانين المحلية.

ثانياً/نزاعات بيئية:

تتعلق هذه النزاعات بالتأثيرات البيئية لمشروعات الطاقة، مثل الانبعاثات الضارة والتلوث البيئي كما يمكن أن تكون النزاعات البيئية معقدة وتتطلب تقييمًا شاملاً للتأثيرات وتنفيذ إجراءات بيئية تصحيحية مثل:

1- نزاعات حول التراخيص والتراخيص البيئية:

أ- تشمل هذه النزاعات الاحتكام إلى القوانين واللوائح التي تنظم التراخيص اللازمة لتشغيل مشروعات الطاقة.

ب- يمكن أن تنشأ نزاعات بين الشركات والجهات الحكومية بشأن الامتثال لمتطلبات التراخيص البيئية والاجتماعية.

2-نزاعات حول توزيع الإيرادات حيث:

أ- تنشأ هذه النزاعات بشكل رئيسي بين الشركات والحكومات وتتعلق بكيفية تقسيم الإيرادات المتحققة من صادرات النفط أو الغاز أو الموارد الطبيعية الأخرى.

ب- يمكن أن تتأثر هذه النزاعات بالتغيرات في أسعار السلع العالمية والقوانين الضريبية واتفاقيات الإنتاج.

هذه الأنواع الرئيسية للنزاعات في صناعة الطاقة تمثل تحديات متعددة تتطلب إدارة فعالة وحلول تسوية لضمان استدامة هذا القطاع الحيوي وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة. (Ali,1984, p 296)

الفرع الثاني

أسباب تصاعد النزاعات في صناعة الطاقة

من هذه الأسباب نذكر:

أولاً/التنافس على الموارد:

مع زيادة الاعتماد على الطاقة وتنامي السكان، يزداد الطلب على الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي، هذا يؤدي إلى تنافس مكثف بين الشركات والحكومات والمستهلكين للحصول على حصص أكبر من هذه الموارد (MOSTEFA TRARI-TANI 2011,p.173)

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

ثانياً/تغيرات في القوانين واللوائح:

إن التغييرات في القوانين واللوائح المتعلقة بصناعة الطاقة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأطراف المعنية، على سبيل المثال، تغييرات في قوانين حماية البيئة أو الضرائب على الانبعاثات يمكن أن تزيد من التكاليف وتؤدي إلى حدوث النزاعات, فعلي سبيل المثال نذكر:

1.التأثيرات البيئية:

زيادة الوعي بالتأثيرات البيئية لمشروعات الطاقة تزيد من القلق والمطالب بمعالجة التأثيرات البيئية، لذلك يمكن أن يشمل تلوث المياه والهواء وتدمير المناظر الطبيعية، هذه القضايا يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بيئية.

2.اختلافات في الثقافة واللغة:

تتعامل الشركات في الاستثمارات الدولية، تتعامل الشركات مع مجموعة متنوعة من الثقافات واللغات والتفاهمات القانونية، هذه الاختلافات يمكن أن تؤدي إلى سوء التفاهم والنزاعات بين الأطراف.

وتجسد تحديات كبيرة تواجه صناعة الطاقة والتي تتطلب إدارة فعالة للنزاعات واستخدام أساليب تسوية للتغلب على تلك التحديات والمساهمة في استدامة هذا القطاع الحيوي (عمامرية ، 2016:ص 170).

المطلب الثاني
تأثير التشريعات الدولية
على تسوية النزاعات

تلعب التشريعات الدولية دورًا حاسمًا في تسوية النزاعات في مختلف المجالات، وصناعة الطاقة ليست استثناءً، حيث تمتاز هذه الصناعة بتعقيداتها وتنوعها والعلاقات المعقدة بين الشركات والحكومات والمجتمعات المحلية، ويتعين على الأطراف المعنية التحلي بالامتثال للتشريعات الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بالطاقة لضمان الاستدامة وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة، (سراج حسين أبو زيد، 2010م ص 312):

ونستطيع استعراض تأثير التشريعات الدولية علي تسوية النزاعات في صناعة الطاقة علي النحو التالي :

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

أولا /المعاهدات الدولية:

تلعب المعاهدات الدولية دورًا كبيرًا في تحديد القوانين والقواعد التي تنظم صناعة الطاقة. على سبيل المثال، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ(UNFCCC) 1992 م تحدد التزامات الدول في خفض انبعاثات الكربون، تأثير هذه الاتفاقيات يمكن أن يترجم إلى قوانين ولوائح وطنية مثل:

1. اتفاقيات التحكيم:

هناك اتفاقيات دولية تتيح للأطراف حلاً قانونيًا للنزاعات في مجال الطاقة، مثل اتفاقية التحكيم التجاري الدولي (ICSID),التي وقعت في عام 1965م، وأصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول عام 1966م، التي توفر إطارًا لحل النزاعات بين الدول والشركات، ويمكن لهذه الاتفاقيات أن تلعب دورًا مهمًا في توجيه تسوية النزاعات (ماتزوكاتو، ماريانا، وجريجورسيمينيوك 2018 ص 127).

2. تشريعات حقوق الإنسان والبيئة:

إن قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تواترت على اعتبار أن البيئة النظيفة هي حق للإنسان وأن هذا الحق يعتبر من حقوقه الأساسية وقد أقر المجتمع الدولي ذلك في العديد من المواقف كالتالي:

أ – العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 1966م حيث جاء في نص المادة 12 (إن الدول الأطراف تقر بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوي من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، ويتم تأمين ممارسة هذا الحق عن طريق تدابير يتعين علي الدول اتخاذها من بينها تحسين البيئة الصحية والصناعية) ومعلوم أن التمتع بأعلى مستوي من الصحة الجسمية والعقلية لا يتم في البيئة غير النظيفة (حسن أمين 1992م ص 129—بدر عبد المحسن عزوز 2009م ص 179)

ب– المؤتمر العالمي للبيئة الإنسانية المنعقد في استكهولم سنة 1972م حيث جاء في المبدأ الأول من المبادئ الصادرة عنه إن (للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف عيش مناسبة تسمح بحياة كريمة وبرفاهية وهو يتحمل كامل المسؤولية في حماية وتحسين البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلية) فإن هذا المبدأ يرسى بشكل صريح حق الإنسان في العيش في بيئة مناسبة أو ملائمة (رضوان أحمد الحاف 1998م ص 126– علي بن علي مراح 2007م ص 48).

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

ج- ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1981م حيث يقرر هذا الميثاق في المادة 29 أن (لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها) (معمر رتيب عبد الحافظ 2007م ص44).

وتؤثر القوانين والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان وحماية البيئة على تشغيل مشروعات الطاقة. على سبيل المثال، اتفاقية استكهولم للتقليل من الانبعاثات من الملوثات العضوية الثابتة التي وقعت عام 2001م، ودخلت حيز التنفيذ 2004م، وتحدد معايير للتحكم في الانبعاثات البيئية وفي تأمين حقوق الإنسان حيث يتعين علي المشروعات الطاقوية الامتثال لهذه المعايير بما يحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان والبيئة.

3. القوانين الدولية للتجارة والاستثمار:

تنظم قوانين التجارة والاستثمار الدوليين علاقات الشركات مع الدول، مثل اتفاقية القوانين التجارية والاستثمارية المتعلقة بالتنازع بين الدول (ICSID) التي وقعت عام 1965م، وأصبحت سارية المفعول عام 1966م، والتي توفر إطاراً لتسوية النزاعات بين الدول والشركات عن طريق التحكيم أو التوفيق التي يديرها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

4. قوانين النزاعات الدولية:

يحكم النزاعات الدولية والتحكيم بين الأطراف المتعارضة، قانون الأونسيتيرال(UNCITRAL) للتحكيم التجاري الدولي لسنة 1985م(المعدل خلال الأعوام 2006م،2010م،2013م)، حيث يوفر إطارًا لحل النزاعات على الصعيدين الوطني والدولي،يحيث يمكن تأثير التشريعات الدولية في توجيه الأطراف نحو الامتثال للالتزامات الدولية وضمان حقوقهم وحماية مصالحهم في صناعة الطاقة، وتلعب هذه التشريعات دورًا حاسمًا في تشجيع التسوية الفعالة للنزاعات والمساهمة في استدامة هذا القطاع الحيوي(لوي، ميريام، مجلة دراسات شمال إفريقيا ، 2004م، 83-102).

المطلب الثالث

أساليب تسوية النزاعات في عقود الطاقة

تتطلب صناعة الطاقة التعاقد مع مجموعة متنوعة من الأطراف، بدءًا من شركات الاستكشاف والإنتاج ووكالات التوزيع وحكومات الدول، هذه التعقيدات والعلاقات المعقدة يمكن أن تؤدي إلى نشوء نزاعات متعددة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349
المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

لهذا السبب، يصبح من الأهمية بمكان توفير أساليب فعالة لتسوية هذه النزاعات،(مصطفي تراري ثاني،2008 ص 7) : ومن هذه الأساليب نذكر في الفروع الآتية:

الفرع الأول

الوسائل السلمية التقليدية لحل المنازعات الدولية:

تقضي المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بأن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية علي وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر(محسن أفكيرين،2022م ص 427).

1. التفاوض:

يقصد بالمفاوضات الاتصال المباشر بين دولتين أو الدول المتنازعة وتبادل الآراء بقصد الوصول الي تسوية النزاع القائم بينهما (علي صادق أبو هيف 1990م ص 767).

والمفاوضة إجراء يتمثل في قيام ممثلو الدول المتنازعة بالنظر في النزاع من خلال دراسته وتبادل وجهات النظر دون التدخل من جانب الغير، والعادة يكون بطلب من إحدى الدول المتنازعة لدولة أو منظمة دولية تتبني الدعوة الي المفاوضات (إيمان محمد بن يونس 2022م ص 214).

وتعد المفاوضات أفضل الطرق لتسوية المنازعات وسهولة فاعليتها بسبب الاتصال المباشر بين الأطراف ولكن قله فاعليتها تبدو واضحة في النزاعات الكبيرة بين دول غير متساوية اقتصادياً وسياسياً.

وتعتبر المفاوضات الدولية أكثر طرق التسوية السلمية مزجاً للطابع السياسي والطابع القانوني معاً حيث يغلب الطابع السياسي علي الطابع القانوني في إجراءات المفاوضات ويغلب القانوني على الطابع السياسي في نتيجة المفاوضات (إيمان محمد بن يونس 2022م ص 215-216).

2. المساعي الحميدة:

وهي إجراء للتسوية يتمثل في قيام شخص من غير أطراف النزاع (دولة ، منظمة دولية) بالعمل بالطرق الدبلوماسية علي إيجاد سبيل للتقريب بين الأطراف المعنية تمكينا لهم من التفاوض المباشر (إبراهيم محمد العناني مجلة أفاق، المجلد 11، العدد 39، 2013م ص 38).

وقد سبق أن نصت اتفاقية لاهاي المبرمة في 18 أكتوبر 1907م بشأن التسوية السياسية للمنازعات الدولية في المادة 2علي: وجوب لجوء الدول المتعاقدة إلي المساعي الحميدة لحل النزاع القائم بين الدولتين وجاء أيضا في المادة 3منها أن هذه المساعي لا تعتبر عملا غير ودي واما المادة 6 من الاتفاقية فذكرت ان المساعي الحميدة تحمل طابع النصيحة والمشورة فحسب، ولا تتمتع بصفة إلزامية،

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

وتجدر الإشارة الي أن قواعد المساعي الحميدة لم تقنن إلا في مؤتمر لاهاي الأول لعام 1899م والثاني لعام 1907م(احمد الهادي كركوب مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 5، 2013م ص 33).

3.الوساطة:

قيام طرف ثالث ببذل الجهود والاتصالات لتسوية النزاع بين الأطراف المتنازعة، بتقديم حلول وافتراضات تلقي قبول الأطراف ويلعب الطرف المتدخل في الوساطة دوراً أكثر إيجابية من الذي تبذله المساعي الحميدة، إذ انه يملك تقديم حلول الاتفاق بين الطرفين تقدم إليهم لإبداء رأيهم فيها والمقترحات التي يتقدم بها الوسيط لا تلزم أطراف النزاع إلا عند اتفاقهم علي قبولها، وهذا ما يميز الوساطة عن التحكيم الذي يتسم بصفة الإلزام التي تم إضفاؤها علي ما يصدر عن المحكم أو هيئة التحكيم من قرارات وتنتهي مهمة الدولة الوسيطة متى رفضت احدي الدولتين وساطتها(محسن أفكيرين 2022م ص 434).

ويتم أحياناً الخلط بين المساعي الحميدة والوساطة بسبب أوجه التشابه بينهما، فإذا نجحت دولة في مهمة المساعي الحميدة فمن الطبيعي أن تلعب دور الوسيط لاحقاً (إيمان محمد بن يونس 2022م ص 220).

4. التحقيق:

ليس بحد ذاته حلا إنما طريقة للوصول الي حل يستهدف تعيين لجنة مكلفة بتقديم تقرير عن الوقائع المتعلقة بالنزاع هذا الإجراء لا يقترح حلول للنزاع الهدف منه فحص موضوعي للوضعية التي أدت الي النزاع وتحليل هذه الوقائع وهدفه الرئيس توفير نقطة انطلاق مقبولة للتفاوض بهدف الوصول الي حل للنزاع، ونتيجة التحقيق ليست إلزامية لأطراف النزاع(زفير عبد القادر، دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية، كلية الحقوق جامعة الجزائر سنة 2022م ص 11).

5. التوفيق:

يعتبر التوفيق من وسائل التسوية السلمية الحديثة ويعتبر وسيطاً بين الطرق السابقة (وسائل التسوية السياسية) ووسائل التسوية القضائية، أو هو نظام مختلط يجمع بين الاثنين بسبب الإجراءات القانونية المتبعة في التوفيق والتحقيق غير أن قراراته غير ملزمة للأطراف المتنازعة (إبراهيم مصطفي إبراهيم المهندز، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية و القضائية، بحث مقدم للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية الليبية، ليبيا 2018م ص 44).

ولقد نصت العديد من المواثيق الدولية علي إعمال التوفيق في المنازعات الدولية في حاله عدم التوصل إلي تسوية بالوسائل الدبلوماسية والسياسية المشار إليها سابقا، ويكون هذا عبر إنشاء لجان توفيق خاصة تتألف

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

من خمسة أعضاء ويكون لكل طرف من أطراف النزاع الحق في تعيين واحد من أعضاء اللجنة سواء كان من رعاياها أو من رعايا دولة أخري فيما يتم اختيار الثلاثة الباقين بالاتفاق بين طرفي النزاع علي أن يكونوا من مواطني دولة أجنبية وهذا حسب المادة 3 الفقرة 6 من الفصل الأول من ميثاق جنيف 1928م (إبراهيم مصطفي إبراهيم المهندز، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية، بحث مقدم للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية الليبية، ليبيا 2018م ص 44)،والتوفيق هو تقديم حلول للنزاع تعرض علي أطرافه لقبولها أو لرفضها وبالتالي فهي غير ملزمة لهم إلا في حال قبولها والرضاء بها وهذا هو وجه الاختلاف بين التوفيق والتحكيم (إيمان محمد بن يونس، 2022م ص 222).

الفرع الثاني

الوسائل القضائية لتسوية المنازعات الدولية:

أولاً / التحكيم الدولي:

نظام التحكيم الدولي نظام قديم ولكن الجذور الحديثة للتحكيم الدولي ترجع الي المعاهدات التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في عام 1794م (معاهدة Jax) والتي نصت علي تكوين محكمة تحكيم عن طريق عضو لكل طرف ويختار العضوان الطرف الثالث.

ويعرف التحكيم بأنه النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع (محسن أفكيرين 2022م ص 449).

ويعد التحكيم وسيلة فعالة لحسم منازعات العقود النفطية بوصفة ضمانة للشركات النفطية لحسم منازعاتها مع الدول المنتجة نظراً لما يتميز به التحكيم من سرعة في حسم النزاع وتوفير الوقت والجهد والحفاظ علي السرية التي تعد سمة النشاط التجاري فضلاً عن خصوصية عقود التراخيص النفطية كون الدول المنتجة طرفاً في تلك العقود وهذا ما يجعل الشركات النفطية تحرص علي اللجوء الي التحكيم كأسلوب يضمن حقوق تلك الشركات (صفاء تقي عبد نور العيساوي 2016م، ص 17).

واللجوء إلي التحكيم إما ان يكون سابقاً علي وقوع النزاع وهو ما يسمي بشرط التحكيم أو يكون لاحقاً علي وقوعه وهو ما يطلق عليه اتفاق التحكيم (إيمان محمد بن يونس 2022م ص 228).

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

ثانياً / محكمة العدل الدولية:

نشأت محكمة العدل الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة في 1945م، واعتمد نظامها الأساسي في سان فرانسيسكو في الوقت الذي اعتمد فيه ميثاق المنظمة وعد جزءاً لا يتجزأ منه وقد ورثت اختصاصات محكمة العدل الدولية الدائمة المنشأة في عهد عصبة الأمم 1920م،

وتعد محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة حيث نص الفصل الرابع عشر من الميثاق في المادة 92 أن محكمة العدل الدولية هي الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسي الملحق بهذا الميثاق وهو مبني علي النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الميثاق (إيمان محمد بن يونس 2022م ص 231-235).

وقد نص النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في المادة 50، علي الخبرة في المنازعات الدولية

(يجوز للمحكمة في أي وقت تكليف أي فرد أو هيئة أو مكتب أو لجنة أو منظمة أخرى قد تختارها بمهمة إجراء تحقيق أو تقديم رأي خبير)، والخبرة هي إبداء الرأي من شخص له خبرة معينة في الموضوع الذي يطرح عليه وهو عمل فني قد يكون تجارياً أو حسابياً أو اقتصادياً أو إحصائياً أو هندسياً أو جيولوجياً.

وهو لا ينهي النزاع بل يعطي رأي فني يمكن ان يكون أساسياً لإصدار حكم من قبل القاضي أو المحكم ، وتقتصر الخبرة علي النزاعات ذات الصفة الفنية أو المحاسبية، وهي وسيلة فرضت نفسها نتيجة التحليل العملي لغالبية العقود الدولية، ولها انعكاس في عقود التنقيب عن النفط وتنمية إنتاجه (صفاء تقي عبد نور العيساوي 2016م، ص 12-13).

المطلب الرابع

نماذج عملية لتسوية النزاعات

نتناول هنا أمثلة عملية لتطبيق مختلف أساليب تسوية النزاعات في صناعة الطاقة، وسنستعرض حالات واقعية توضح كيف تم استخدام هذه الأساليب لحل نزاعات محددة وكيف تساهم في الحفاظ على استقرار هذا القطاع الحيوي (Aleksei Bogoviz, et al, 2018 pp.1-6) كالآتي:

1- القرار التحكيمي لتسوية النزاع بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو 1958م:

نجح نزاع بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو، حيث أقرت هيئة التحكيم بأن القانون واجب التطبيق هو القانون الدولي العام لعدم كفاية الأحكام القانونية السارية في المملكة العربية السعودية ولأن أحد أطراف التعاقد دولة، نجحت في الوصول إلى حكم تحكيم بعد مرور سنوات من المنازعات، حيث استمر هذا

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

النزاع منذ عام 1955 حتى تم صدور حكم التحكيم في عام 1958 لصالح شركة أرامكو، من ناحية تكاليف التحكيم، قد يكون التحكيم أكثر كلفة من القضاء، حيث تكون الأطراف ملزمة بدفع أتعاب المحكمين وتكاليف الإجراءات التحكمية. وإلى جانب ذلك، يتعين على الأطراف دفع الرسوم المفروضة من قبل مراكز التحكيم في حالة التحكيم المؤسسي (جمال الدين بن عمير وعمر قيره يونيو 2013م ص 16).

2-استخدام الوساطة في مؤسسة التمويل الدولية في مصر:

تظهر مؤسسة التمويل الدولية في مصر مثالًا بارزًا على الجهود التي تبذلها لتشجيع استخدام الوساطة في أغراض تجارية، حيث استثمرت مؤسسة التمويل الدولية مبلغًا يبلغ 128 مليون دولار بين عامي 2004 و 2009 لدعم مبادرات تسوية النزاعات، وقد نظمت أيضًا 157 ندوة حضرها أكثر من 7500 شخص، وشجعت على تسوية 2561 حالة بنجاح بنسبة تصل إلى 73٪، هذه الجهود امتدت إلى مناطق متعددة بما في ذلك جنوب أوروبا (صربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا وأوكرانيا) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر وباكستان والمغرب) وجنوب شرق آسيا (كمبوديا وبنغلاديش) وجزر المحيط الهادئ. وفي مايو 2010، تم عقد مؤتمر في القاهرة بهدف تعزيز استخدام الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، تم تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA) ومؤسسة التمويل الدولية (التابعة للبنك الدولي).

3- الخبرة في العقود النفطية بين سوريا والشركة الهنغارية لسنة 1996م:

نص العقد المبرم بين سوريا والشركة الهنغارية للنفط والغاز المحدودة (MOLCO) يحتوي على العديد من بنود العقد التي تبرز أهمية الخبرة في العقود النفطية وما يتعلق بها من تطوير لعمليات الإنتاج وإمكانية نقل التكنولوجيا إلى الدول المنتجة. بشكل عام، يمكن للأطراف التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين خبير أو خبراء لفحص وتقييم القضايا التقنية والهندسية والتشغيلية والحسابية المتعلقة بعمليات النفط.بالنسبة لأسلوب اللجوء إلى الخبراء، يمكن أن يتم هذا اللجوء إلى الخبراء إما في بداية النزاع أو بعد تقديم طلب التحكيم، يفضل غالباً إجراء التقديم إلى الخبراء قبل طلب التحكيم ويمكن تضمين بند في العقد يوصي باللجوء إلى الخبراء قبل التحكيم. يُشدد على ضرورة أن يكون الخبير مستقلاً ومؤهلاً بالنسبة للقضايا التقنية المعنية بالنزاع. (عبد العاطي، 2014).

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349
المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

4- المفاوضات بين شركة شيل "Shell" النفطية ودولة نيجيريا لسنة 1956م:

جرت المفاوضات بين "Shell" وحكومة دولة نيجيريا، بشأن شروط استثمارية في مجال استخراج النفط والغاز 1956م، هذه المفاوضات تتضمن جوانب مالية وتشغيلية مهمة مثل حصص الإنتاج والضرائب والرواتب والبنية التحتية.

وتجري شركة شيل، كشركة دولية، تجري مثل هذه المفاوضات للحصول على حقوق استخراج النفط والغاز في دول تعتمد بشكل كبير على هذه الصناعة. ويتم التفاوض على الشروط التعاقدية لضمان استدامة العمل وتحقيق الاستفادة المشتركة بين الشركة والدولة المضيفة.

ويظهر هذا المثال يظهر كيف تلعب المفاوضات دوراً حيوياً في تحقيق تسوية تلبي مصالح الشركة والحكومة، وتضمن استمرارية العلاقة بين الطرفين في هذا القطاع الحيوي(Buhrmann Karin, 2018, p 161-188).

الخاتمة:

في سياق هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الهامة في مجال تسوية النزاعات في عقود الطاقة في ظل القانون الدولي العام، ومنها نذكر الآتي:

أولاً النتائج:

1. تميزت صناعة الطاقة بتعقيد هياكلها وعلاقاتها مع الحكومات والشركات، مما يجعلها عرضة لنزاعات متعددة.
2. يمثل التنافس على الموارد الطبيعية وتغيرات القوانين واللوائح والقلق البيئي أسبابًا رئيسية لتصاعد النزاعات.
3. توجد مجموعة متنوعة من أساليب تسوية النزاعات أساسها الوسائل التفاوض المساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية.
4. تصنف النزاعات في صناعة الطاقة إلى عدة فئات بما في ذلك النزاعات حول العقود والنزاعات البيئية والنزاعات حول التراخيص، وتوزيع الإيرادات، كل نوع من هذه النزاعات يتطلب أساليب تسوية مختلفة.

المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

5. تلعب التشريعات الدولية دوراً مهماً في تسوية النزاعات في صناعة الطاقة، حيث تحدد المعايير والإجراءات التي يجب إتباعها، تعزز من مستوى الثقة والشفافية في عمليات التسوية.
6. توجد نماذج عملية ناجحة لتسوية النزاعات في صناعة الطاقة، يمكن الاستفادة منها في تسوية العديد من النزاعات.

ثانيا /التوصيات:

1. الالتزام بالتشريعات الدولية المتعلقة بصناعة الطاقة وتطبيقها بدقة لتجنب النزاعات القانونية.
2. تشجيع التعاون بين الشركات والحكومات لتحقيق أهداف مشتركة وتجنب حدوث النزاعات.
3. توجيه الاستثمار نحو تنمية مشاريع الطاقة المستدامة وتحفيز الاستدامة البيئية.
4. تعزيز دور الوساطة والتحكيم كوسائل فعالة لحل النزاعات بسرعة وكفاءة.
5. تطوير آليات لتقاسم الإيرادات بين الشركات والحكومات بشكل عادل وشفاف.
6. توجيه الاهتمام إلى تحسين الأداء البيئي لمشروعات الطاقة والالتزام بمعايير بيئية صارمة.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349
المجلد الثاني
العدد الثالث
مارس 2024

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

- ظاهر مجيد قادر، الاختصاص التشريعي والقضائي في عقود النفط، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
- عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2005 .
- عمامرية نبيلة، "تسوية المنازعات الناجمة عن العقود الاستثمارية البترولية عن طريق التحكيم التجاري الدولي"، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق ،جامعة الجزائر، 2016م.
- سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- ماتزوكاتو، ماريانا، وجريجورسيمينيوك"تمويل الطاقة المتجددة: من يمول ماذا ولماذا يهم"، التنبؤ التكنولوجي والتغيير الاجتماعي،2018م
- حسن أمين، «مقدمات القانون الدولي للبيئة»، مجلة الساسة الدولية، العدد 211، 1992م
- بدر عبدالمحسن عزوز، حق الإنسان في بيئة نظيفة، (رسالة دكتوراه) ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2009م
- رضوان أحمد الحاف، حق الإنسان في بيئة سليمة في القانون الدولي العام، (رسالة دكتوراة)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1998م،
- علي بن علي مراح، المسئولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، (رسالة دكتوراة)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007م.
- معمر رتيب عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007م،
- لوي، ميريام، «ريع النفط والانهيار السياسي في الدول الموروثة: الجزائر في منظور مقارن»، مجلة دراسات شمال إفريقيا،2004م
- مصطفى تراري ثاني، "خلافات الاستثمار بين المنازعة/ التحكيم والوساطة/ الطرق البديلة: مقاربة من وجهة نظر تسيير الخلافات القانونية في صفقات البترول والغاز"، بحث مقدم خلال مؤتمر وزارة العدل الكويتية حول دور التحكيم في تشجيع الاستثمار، المنعقد في الكويت من 24 إلى 26 مارس 2008م،

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
DERNA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Available online at https://dujhss.uod.edu.ly/
P-ISSN: 2959-6475 E-ISSN: 2959-6483 Impact Factor: 0.349

- محسن أفكيرين، القانون الدولي العام الجزء الثاني العلاقات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة مصر، الطبعة الأولي، 2022م،
- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، القاهرة، 1990م،
- إيمان محمد بن يونس، القانون الدولي العام العلاقات الدولية، دار الفضيل للنشر والتوزيع، 2022م،
- إبراهيم محمد العناني، «تسوية نزاعات استخدام الأنهار الدولية(استخدام نهر النيل نموذجا) مجلة أفاق، المجلد 11، العدد 39، 2013م
- احمد الهادي كركوب، «الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية»، مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 5 ديسمبر سنه 2013م
- زفير عبد القادر، دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002م،.
- إبراهيم مصطفي إبراهيم المهندز، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السياسية والقضائية، (رسالة ماجستير)، الأكاديمية الليبية – فرع مصرانه، مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية قسم العلوم السياسية 2018م،
- صفاء تقي عبد النور العيساوي، وسائل تسوية المنازعات في عقود التراخيص النفطية، دراسة مقارنة كلية القانون، جامعة واسط، العراق، المجلد 11، العدد 32، 2016م،
- جمال الدين بن عمير وعمر قيره، مقارنة حول الأمن الطاقي الأوروبي، قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر، الرائد المغربي، العدد 1، 2013م،
- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

- Ali.Bencheneb, Mécanismes juridique des relations commerciales internationales en Algerie, O.P.U, Alger, 1984,.
- MOSTEFA TRARI-TANI, Arbitrage international et contrats public en Algérie, l'exemple des contrats de recherche et d'exploitations des hydrocarbures, op.cit, 2011
- Aleksei Bogoviz, et al,(2018), "Russia's Energy Security Doctrine: Addressing Emerging Challenges and Opportunities", International Journal of Energy Economics and Policy
- Buhmann, Karin, Julian Schöne, and Jürgen Kurtz. "Dispute Settlement in the Energy Sector: Prospects and Challenges for the Energy Charter Treaty." Journal of World Energy Law & Business, vol. 11, no. 2, 2018,. DOI: 10.1093/jwelb/jwy018.